

Distr.: General
8 August 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ١٢١ من جدول الأعمال المؤقت*

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

مكتب الأمم المتحدة للشراكات

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بمقرري الجمعية العامة ٤٦٦/٥٢ و ٤٧٥/٥٣، اللذين طلبت فيهما الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يبلغها، بصورة منتظمة، بأنشطة مكتب الأمم المتحدة للشراكات. وهو يكمل المعلومات الواردة في تقارير الأمين العام السابقة (A/53/700 و Add.1 و A/54/664 و Add.1-3 و A/55/763 و Corr.1 و A/57/133 و A/58/173، و A/59/170 و A/60/327 و A/61/189 و A/62/220).

وهذا التقرير هو التقرير المرحلي السنوي الثاني عن مكتب الأمم المتحدة للشراكات، الذي أنشئ لإدارة الطلب المتزايد من الجهات الفاعلة من غير الدول على التعامل مع الأمم المتحدة بصورة ابتكارية وأشد قوة، ولخدمة الأمم المتحدة في ثلاثة مجالات متكاملة:

(أ) بوصفه المدخل والجهة الميسرة لإقامة تحالفات وشراكات جديدة لمنظومة الأمم المتحدة مع الجهات الفاعلة من غير الدول؛

* A/63/150.



(ب) بوصفه حلقة وصل رفيعة المستوى مع مؤسسة الأمم المتحدة من خلال إدارة صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية (UNFIP) للمنح والأنشطة ذات الصلة؛

(ج) من خلال صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، من أجل بناء وتعزيز وتدعيم الديمقراطية في جميع أنحاء العالم بالشراكة مع المجتمع المدني.

ويكمل مكتب الأمم المتحدة للشراكات الشراكات المبتكرة التي أقامتها مؤسسة الأمم المتحدة عن طريق توفير الخدمات الاستشارية للشراكات والتواصل مع منظومة الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، والمؤسسات، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، والجمعيات الخيرية.

وعملاً بالاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة ومؤسسة الأمم المتحدة، أنشأ الأمين العام صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية في ١ آذار/مارس ١٩٩٨ كصندوق استثماري مستقل يعمل كحلقة وصل مع مؤسسة الأمم المتحدة، التي أنشأها روبرت إدوارد تيرنر كجمعية خيرية عامة لإدارة إنفاق هبته البالغة ١ بليون دولار على قضايا الأمم المتحدة.

وقد خلص الأمين العام في تقريره السابق (A/62/220) إلى أن مبادرات الشراكة مع مؤسسة الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية الأخرى قد عادت بفوائد في شكل شراكات استراتيجية جديدة وموارد إضافية لخدمة قضايا الأمم المتحدة. وتهدف مؤسسة الأمم المتحدة، وهي ماضية قدماً، إلى استخدام المبلغ المتبقي المقدّر بـ ٣٥٠ مليون دولار من أموال السيد تيرنر في تعبئة ١ بليون دولار إضافي من الشركاء لدعم قضايا الأمم المتحدة. وقد تم تجديد الاتفاق على استخدام الأموال المتبقية في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ لفترة إضافية مدتها ١٠ سنوات تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وما برحت مؤسسة الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية (وبالتالي مكتب الأمم المتحدة للشراكات) تتعاون بشأن إيجاد أساليب ابتكارية لتعبئة الموارد لخدمة قضايا الأمم المتحدة ومعالجة المشاكل العالمية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وحتى الآن، أسفرت الشراكة الناجحة جدا بين مؤسسة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية عن موارد إضافية صافية للأمم المتحدة، تُقدر بنحو ١,٠٣ بليون دولار، منها ٤٠٥,٦ مليون دولار تمثل أموال تيرنر الأساسية و ٥٩٧,٤ مليون دولار، أي ٥٨ في المائة تقريباً، ساهم بها شركاء آخرون. وقد نفذ ٣٩ كيانا تابعا للأمم المتحدة أكثر من ٤٠٠ مشروع في ١٢٣ بلداً. ويدعم صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية المشاريع التي تركز على المجالات التالية: صحة الطفل؛ والمرأة والسكان؛ والبيئة؛ والسلام والأمن وحقوق الإنسان.

ونتيجة لنجاح نموذج صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية في تقديم المنح وإدارة البرامج، أنشئ صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وقام الصندوق، الذي أنشئ في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ بهدف التركيز على دعم المؤسسات الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وضمان مشاركة جميع الفئات في العمليات الديمقراطية، قام بتمويل الجولة الأولى التي تضم ١٢٥ مشروعاً بلغت قيمتها الإجمالية ٣٥ مليون دولار في مطلع عام ٢٠٠٧. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، شرع الصندوق في جولته الثانية من المشاريع وتلقى ٨٧٣ ١ طلباً من ١٣٧ بلداً، أي زيادة قدرها ٤٤ في المائة عن عدد الطلبات المقدمة في الجولة الأولى.

المحتويات

الصفحة

٥	أولا - الخدمات الاستشارية للشراكات والتواصل
١٣	ثانيا - صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية
١٤	ألف - صحة الطفل
١٦	باء - المرأة والسكان
١٧	جيم - البيئة
٢١	دال - المبادرات الاستراتيجية
٢٢	ثالثا - صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية
٢٥	سادسا - استنتاجات
	المرفقات
٢٨	الأول - المشاريع الممولة من خلال صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، حسب المجالات البرنامجية .
٢٩	الثاني - تكوين المجلس الاستشاري لصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية في عام ٢٠٠٧
٣٠	الثالث - المساهمات المالية لصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، حسب الجهة المانحة، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
٣٢	الرابع - تكوين المجلس الاستشاري لصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية في عام ٢٠٠٧
٣٣	الخامس - الخريطة التنظيمية لمكتب الأمم المتحدة للشراكات

أولا - الخدمات الاستشارية للشركات والتواصل

١ - بالاستناد إلى النتائج الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (انظر القرار ١/٦٠)، اعترفت الدول الأعضاء بأهمية تقديم مساهمات أكبر من الجهات الفاعلة من غير الدول، وفي المجتمع المدني، والقطاع الخاص لتعزيز خطة التنمية لمنظومة الأمم المتحدة، وأعربت عن تأييدها لها. كما اتفقت الدول الأعضاء على أن هناك حاجة إلى مواصلة تطوير وتعزيز الدعم المقدم من الجهات الفاعلة من غير الدول من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - وفي حين أن منظومة الأمم المتحدة هي في شراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني بطرق شتى طوال ما يزيد عن ٦٠ عاما، فقد شهد العقد الماضي طفرة كبيرة في الجهود المبذولة من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات، وعولمة الأنشطة التجارية، والتطور المستمر في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وقد أدى هذا إلى إنشاء شبكات جديدة تقديمية من خلال شراكات متسقة ومنظمة بين القطاعين العام والخاص وإعادة تحديد الأدوار والتطلعات التقليدية للحكومات وأوساط الأعمال التجارية والمجتمع المدني.

٣ - وقد أصبحت الآن الشراكات مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية أمرا شائعا في مجال الأعمال التجارية. فبإدماج مهارات الأعمال التجارية ورؤوس أموال الجمعيات الخيرية والتغلب على صرامة الأسواق، نشأت الشراكات وقدمت حلولاً واسعة النطاق لتحديات العصر الحاضر. فالتحديات والمسائل هي أوسع نطاقاً وأكثر تعقيداً، وبالتالي يعجز أي قطاع أن يواجهها بمفرده وهي تتطلب إقامة للشراكات ووضع استراتيجيات للتواصل.

٤ - ولذا، يعزز صندوق الأمم المتحدة للشركات الدولية زيادة تعامل منظومة الأمم المتحدة مع شركات ومؤسسات القطاع الخاص التي ما برحت تشكل إلى حد كبير مصادر بكرا للدعم الإضافي لأهداف الأمم المتحدة ويشجع ذلك التعامل ويسره. وما فتئ الصندوق يركز في المقام الأول على تعزيز الأهداف الإنمائية للألفية وترويج الديمقراطية. ويشترك الصندوق في الكثير من المبادرات والعمليات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية الجاري تنفيذها بالفعل ويدعمها، ويدعو إلى تنسيقها ورفع مستواها من أجل زيادة الأثر إلى الحد الأقصى من خلال الاستراتيجيات والحلول المترابطة والفعالة من حيث التكلفة. وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة إقامة الشراكات التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للشركات لها هدفان، هما: تثقيف الجمهور والشركاء الجدد وإشراكهم في أعمال الأمم المتحدة.

٥ - وقد ازداد في السنوات العشر الأخيرة إلى حد كبير عدد كيانات القطاع الخاص التي اتصلت بالأمم المتحدة بشأن فرص الشراكات. ففي عام ٢٠٠٧، تلقى مكتب الأمم المتحدة للشراكات ٧٠٠ طلب خارجي تقريبا للحصول على المساعدة الاستشارية من مجموعة

واسعة من شركات القطاع الخاص، والمؤسسات، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، والجمعيات الخيرية، مما يعكس زيادة قدرها ٣٠ في المائة تقريبا مقارنة بالسنة الماضية. وفي عام ٢٠٠٧، مثلت الخدمات الاستشارية للشركات حوالي ٦٠ في المائة من أنشطة المكتب، في حين حُصص ٤٠ في المائة منها للتواصل والدعوة. ويتعلق الجزء الأكبر من الطلبات الواردة من الجهات الفاعلة من غير الدول بالمساعدة في الشركات في برامج تركز على الحد من الفقر، والتعليم، والصحة، والإغاثة في حالات الكوارث، والمساعدة الإنسانية في أقل البلدان نموا. وقد تواصل المكتب مع الشركات والمؤسسات في البلدان النامية بقصد إقامة تحالفات وشراكات في العالم النامي.

٦ - وفي عام ٢٠٠٧، عزز مكتب الأمم المتحدة للشركات كذلك تنفيذ خدماته الاستشارية للشركات ومبادراته للتواصل، كما عزز الاستراتيجيات الابتكارية من أجل إشراك الجهات الفاعلة من غير الدول مع منظومة الأمم المتحدة. والمكتب الذي يسدي المشورة لكيانات الأمم المتحدة، وكذلك للمنظمات الخارجية، له خبرات في المجالات التالية:

(أ) تقديم المشورة الاستراتيجية إلى الشركاء المحتملين في دعم قضايا الأمم المتحدة؛

(ب) فحص الاستفسارات الداخلية والخارجية؛

(ج) إسداء المشورة بشأن إجراءات الأمم المتحدة وأفضل ممارساتها؛

(د) تصميم البرامج والمشاريع؛

(هـ) إنشاء شبكات عالمية وإقليمية، وفي بعض الحالات إدارتها؛

(و) إنشاء آليات تمويل إبداعية.

المشاريع والمبادرات الرئيسية

٧ - فيما يلي بعض المشاريع والمبادرات الرئيسية التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة للشركات في عام ٢٠٠٧ بالتعاون مع القطاع الخاص، والمؤسسات، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة.

سباق الكوكب الأزرق (Blue Planet Run)

٨ - شارك مكتب الأمم المتحدة للشركات في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في انطلاق سباق الكوكب الأزرق، وهو سباق حول العالم بهدف التوعية بعدم الحصول على مياه الشرب

الآمنة بالنسبة لأكثر من بليون نسمة. وقد أنهى عشرون رياضيا من الرياضيين البارزين هذا السباق الذي شمل ١٦ بلدا وبلغت مسافته ٢٠٠ ١٥ ميل. وكان من بين الشركاء في رعاية هذا السباق مؤسسة سباق الكوكب الأزرق، وشركة داو الكيميائية (التي جمعت أكثر من ٣١ مليون دولار)، وشركة موتورولا، وشركة سكايب (Skype)، وشركة باي بال (PayPal). وقد قدم المكتب المشورة الاستشارية للشركاء بشأن توزيع الأموال التي جمعت على مختلف المشاريع الرامية إلى توفير الحصول الفوري على مياه الشرب الآمنة.

المجلس الاستشاري لشؤون الأعمال التجارية لمنطقة فهر تومين الكبرى

٩ - في عام ٢٠٠٧، ساعد مكتب الأمم المتحدة للشركات مكتب الأمم المتحدة في الصين على إنشاء المجلس الاستشاري لشؤون الأعمال التجارية الرامي إلى تعزيز فرص الأعمال التجارية، وإيجاد الوظائف وتحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين وتمكين بيئة للاستثمار عن طريق التعاون عبر الحدود في منطقة فهر تومين الكبرى. وهدف المجلس هو إشراك القطاع الخاص في تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة، وذلك بالتركيز بوجه خاص على ما يلي: النقل؛ والسياحة؛ والطاقة؛ والهياكل الأساسية؛ والبيئة، كقطاع شامل لعدة قطاعات.

١٠ - وقد وضع المكتب ورقة مفاهيم واختصاصات للمجلس الاستشاري لشؤون الأعمال التجارية ويسر إطلاقه في فلاديفوستوك، الاتحاد الروسي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وتشمل عضوية المجلس الحالي الشركات التالية: دي إتش إل (DHL)، وستاندر تشارتارد بانك (Standard Chartered Bank)، وغولدمان زاخس (Goldman Sachs)، والمجلس الصيني - البريطاني للأعمال التجارية، وشركة دايوو الدولية (Daewoo)، وعدد من الشركات من المنطقة.

لجنة تشجيع الشركات على الأعمال الخيرية

١١ - يتعاون مكتب الأمم المتحدة للشركات ولجنة تشجيع الشركات على الأعمال الخيرية من أجل أن يركز الأعضاء على البرامج والمشاريع التي ترمي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واللجنة هي منتدى دولي يضم ١٧٥ رئيسا تنفيذيا ورئيسا لمجالس الإدارة مسؤولون عن رفع مستوى الأعمال الخيرية التي تقوم بها الشركات وتحسين نوعيتها. وفي عام ٢٠٠٧، عمل المكتب أيضا كعضو في لجنة المنظمة لانتقاء جوائز التفوق، التي تمنح لمشاريع الأعمال الخيرية الهامة.

مجلس الكومنولث للأعمال التجارية

١٢ - واصل مكتب الأمم المتحدة للشركات تعاونه مع مجلس الكومنولث للأعمال التجارية للمساعدة في وضع ترتيبات الشركات من أجل حملة "وصل أفريقيا" (Linking Africa)، التي تهدف إلى دعم أهداف الاتحاد الأفريقي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق إنشاء أول قاعدة بيانات تفصيلية للحالة الاقتصادية على نطاق القارة وذلك على أساس كل بلد على حدة. وقد أسفرت الشراكة عن مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة ومجلس الكومنولث للأعمال التجارية وإنشاء المجلس العالمي للأعمال التجارية الذي يعمل على تعزيز تعبئة الاستثمارات والشركات فيما بين بلدان الشمال وفيما بين بلدان الجنوب، ودعم تطوير المشاريع وتعزيز دور الأعمال التجارية في المجتمع للمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتضم عضوية المجلس العالمي للأعمال التجارية ٩٤ شركة من ٥٣ بلدا من ٥ قارات.

مركز المؤسسة الأوروبية

١٣ - منذ عام ٢٠٠٣، ما برح مكتب الأمم المتحدة للشركات يقدم كيانات الأمم المتحدة إلى مركز المؤسسة الأوروبية، وهو المنظمة الجامعة لأكثر من ٥٠٠ مؤسسة أوروبية. وفي عام ٢٠٠٧، دعي المكتب إلى ترؤس فريق نقاش بشأن تعزيز الديمقراطية وذلك في اجتماع الجمعية العامة لمركز المؤسسة الأوروبية الذي كان موضوعه "التحديات الجديدة للأعمال الخيرية في العالم"، والذي تم بالتعاون مع نادي مدريد. كما شجع المكتب اعتماد اللجنة الدولية لمركز المؤسسة الأوروبية الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك كعنصر أساسي في جدول أعمال المركز، لغرض معالجة المشاكل والتحديات العالمية خارج المنطقة الأوروبية على وجه التحديد.

المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر

١٤ - في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، شارك مكتب الأمم المتحدة للشركات في رعاية العرض العالمي الأول للشريط السينمائي لفيلم التجارة - Trade - في مقر الأمم المتحدة، الذي يعالج مسألة الاتجار بالبشر. وكانت هذه المناسبة الرفيعة المستوى جزءا من المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر التي يديرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وكانت بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني محاولة لإذكاء الوعي. وقد منحت الأموال التي جمعت في تلك المناسبة إلى المنظمات غير الحكومية التي تركز على تقديم الخدمات لضحايا الاتجار بالبشر. وقدم المكتب المشورة الاستراتيجية بشأن إشراك القطاع الخاص في المناسبة

كما ساعد في إنشاء آلية مالية مناسبة لنقل الأموال. وقام المكتب بدور هام أيضا في ضمان وجود مشاهير معروفين (بمن فيهم جوان ريفرز) وذلك للدعوة باسم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر.

المركز العالمي للشراكات

١٥ - قدم مكتب الأمم المتحدة للشراكات المشورة الاستراتيجية لوزارة الخارجية في الولايات المتحدة بشأن تجربة منظومة الأمم المتحدة ومنهجياتها في مجال الإعداد لإنشاء المركز العالمي للشراكات. ويركز المركز على وضع منهاج مشترك للجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول للتعاون بشأن المشاريع لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى هذا، شارك المكتب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في ترؤس أول اجتماع لشبكة تبادل معلومات الشراكات، التي أنشأها المكتب بالتعاون مع وزارة الخارجية في الولايات المتحدة. وجمع ممثلو الكيانات التالية خبراتهم: وزارة خارجية الولايات المتحدة، ومؤسسة الأمم المتحدة، ومؤسسة التصدي لتحديات الألفية، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وخطوة الطوارئ لإغاثة ضحايا الإيدز التي أنشأها رئيس الولايات المتحدة جورج بوش، والمؤسسة المالية الدولية، والبنك الدولي.

البرنامج العالمي للامتنال الاجتماعي

١٦ - في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، شرعت اللجنة الدولية لسلسلة محلات بيع المواد الغذائية بالتجزئة في البرنامج العالمي للامتنال الاجتماعي، الرامي إلى تعزيز التنسيق بين النظم القائمة للرموز والتنفيذ في محلات الإمداد العالمية. ويضم البرنامج حاليا ٢٠ شركة، بما فيها وول مارت (Wal Mart)، وتكسكو (Texco)، وميغروس (Migros)، وكارفور (Carrefour). وقد قدم مكتب الأمم المتحدة للشراكات المشورة الاستراتيجية لأعضاء البرنامج فيما يتعلق بأنشطتهم لإقامة الشراكات مع منظمة العمل الدولية.

مؤسسة لويز ت. بلووين

١٧ - شارك مكتب الأمم المتحدة للشراكات، مع مؤسسة لويز ت. بلووين، في استضافة مؤتمر القمة العالمي للقيادة الخلاقة، الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وذلك لمعالجة مسائل الحد من الفقر، والتجارة، والاتصالات، والسياسة الخارجية في العالم. وقد قام المكتب بتيسير مشاركة منظومة الأمم المتحدة في المؤتمر، الذي جمع بين القادة في مجالات الأعمال التجارية، والتكنولوجيا، والحكومات، والعلوم والفنون، وذلك لتقديم أفكار عميقة

من شأنها أن تؤثر عمليا في حل المشاكل في مختلف فروع الاختصاص. وفيما يلي النتائج الرئيسية لمناقشات مؤتمر القمة:

(أ) تحديد الحكومات، والشركات، والمنظمات غير الحكومية، للقيام بعمل مشترك بشأن الصحة، والتعليم، والفقر، والمياه، وتقديم تقارير عن ذلك في مؤتمر القمة التالي؛

(ب) إنشاء قاعدة بيانات "غوغل من أجل التنمية" (Google for Development) كي تستعملها المنظمات غير الحكومية لتحديد الأعمال الإنمائية الجارية وموقعها، بقصد تقرير أفضل طريقة لاستخدام الموارد؛

(ج) وضع أساليب لتنسيق مشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات مع رؤوس أموال الأعمال الخيرية الجديدة بقصد الزيادة في الموارد والنتائج إلى أقصى حد ممكن؛

(د) دعم نماذج المؤسسات الاجتماعية، المنظمة للمشاريع والتجريبية من أجل التوصل إلى أساليب جديدة لإنشاء الأعمال التجارية وتوزيع الرفاه.

مؤتمر قمة الرؤساء التنفيذيين لشركة مايكروسوفت وإطلاق برامج مايكروسوفت لأفريقيا

١٨ - اجتمع الرؤساء التنفيذيون من الشركات المدرجة في مجلة "FORTUNE 1000" من جميع أنحاء العالم في مؤتمر قمة مايكروسوفت للرؤساء التنفيذيين الذي عقد في الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧. وقد أُجريت مقابلة في مؤتمر القمة مع المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة للشركات بشأن دور المؤسسة في معالجة المشاكل العالمية. وقد أبلغ المكتب قطاع الشركات بشأن المسائل التي تحظى بالأولوية في جدول أعمال المنظمة وعزز الاستراتيجيات التي تركز على الأهداف الإنمائية للألفية.

١٩ - ونتيجة لذلك، أعلنت شركة مايكروسوفت في مطلع عام ٢٠٠٧ بأنها ستعزز التزامها بإتاحة فرص اجتماعية واقتصادية جديدة للأسواق النامية والناشئة في جميع أنحاء العالم وذلك من خلال برامج مايكروسوفت للإمكانات غير المحدودة، مع التركيز بشكل رئيسي على أفريقيا. وتعمل شركة مايكروسوفت الآن مع مكتب الأمم المتحدة للشركات على تعزيز استخدام التكنولوجيا والتدريب والشراكات للمساعدة في تحقيق الفرص الاجتماعية والاقتصادية المستدامة لما يقدر بـ ٥ بلايين نسمة لم يحققوا بعد المنافع التي توفرها التكنولوجيا.

٢٠ - ولتعزيز هذه الجهود، استضاف مكتب الأمم المتحدة للشراكات مناسبة في أيار/مايو ٢٠٠٧ بقصد تعزيز استراتيجية الشراكات لأفريقيا. وكان من بين المشتركين أعضاء السلك الدبلوماسي في الأمم المتحدة؛ وكبار ممثلي شركة مايكروسوفت؛ وقادة المؤسسات والأعمال التجارية، بمن فيهم مؤسس مؤسسة الأمم المتحدة تيد تيرنر؛ ولويس ماكباين، مؤسس مؤسسة لويز ت. بلووين؛ وكبار موظفي الأمم المتحدة. وقد أعلن نائب الأمين العام للأمم المتحدة، الدكتور آشاروز ميجيرو، أن التنمية في أفريقيا هي إحدى الأولويات القصوى لدى الأمم المتحدة.

شراكة مارفيل للترفيه

٢١ - بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة، ما برح مكتب الأمم المتحدة للشراكات يعمل مع شركة مارفيل للترفيه ومع شركة التوزيع العالمية لمنتج الأفلام الوثائقية الفرنسي، رومول سيورا، وذلك لوضع كتاب رسوم هزلية عن أعمال الأمم المتحدة يوزع على نطاق العالم. ويركز موضوع القصة على المواضيع التي تجسد مبدأ الأمم المتحدة بما في ذلك تعاون الشعوب من خلفيات مختلفة على تقديم الحلول للتزاعات وتقديم المعونات لمن يحتاجها في جميع أنحاء العالم. وإلى جانب كتاب الرسوم الهزلية هذا، سيتم إنتاج ألعاب وملصقات تصور أعمال الأمم المتحدة.

راصد الأهداف الإنمائية للألفية

٢٢ - ساعد مكتب الأمم المتحدة للشراكات على تيسير إنشاء مورد جديد على الشبكة يستخدم كمبر للتثقيف والدعوة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن استخدام موقع الشبكة الراصد للأهداف الإنمائية للألفية، الذي أنشئ كأداة تطبيق شبكة للممارسين في مجال التنمية، وواضعي السياسات، والصحفيين، والطلاب، وغيرهم، لتتبع التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالوقت الحقيقي والحصول على معلومات بشأنها ودعمها في جميع أنحاء العالم. وقد أنشأ هذا الراصد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة Google.org، وذلك بالتعاون مع مختلف وكالات الأمم المتحدة وبدأ العمل به في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

القسم الدولي في الجمعية الأمريكية للعلاقات العامة

٢٣ - شارك مكتب الأمم المتحدة للشراكات في مقر الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ في استضافة مناسبة موضوعها "الشراكات التي يربح فيها الجميع مع وكالات الأمم المتحدة: تحقيق هدف المسؤولية الاجتماعية لمنظمتك"، وذلك لفائدة البرنامج

الإقليمي للأمن الغذائي، وأحاط المشاركون عليها بأهمية أهداف مسؤولية الشركات في عالم الأعمال التجارية لأصحاب المصلحة المتعددين، وكذلك بأثر الشراكات البارزة بين القطاعين العام والخاص التي تساعد على تحقيق أهداف مسؤوليات الشركات وكذلك مبادرات الأمم المتحدة. وقام فريق من الممثلين من عدد من كيانات الأمم المتحدة، بما فيها اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يعرض أهدافهم ومبادئهم التوجيهية المتعلقة بالتعاون مع القطاع الخاص وكما قدموا أمثلة عملية على الشراكات الناجحة. وكمتابعة لهذه المناسبة، قام مكتب الأمم المتحدة للشراكات، وبالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام، بتنظيم جلسة إحاطة إعلامية قدمها أحد أعضاء الشركة العالمية لأبحاث التسويق، شركة GFK Router للعلاقات العامة، موجهة لفريق الأمم المتحدة للاتصالات بشأن خطة الاتصالات الاستراتيجية، وبخاصة في مناطق النزاع وما بعد النزاع.

صندوق الإخوة روكفلر

٢٤ - ستُخصص منحة صندوق الإخوة روكفلر البالغة ٢٥ ٠٠٠ دولار لمكتب الأمم المتحدة للشراكات لإجراء دراسة جدوى من أجل إنشاء برنامج إنمائي عالمي. وعندما يدخل هذا البرنامج طور العمل، سيتمكن الأمم المتحدة من الاستجابة استجابة شاملة وبكفاءة للاهتمام المتزايد لدى القطاع الخاص والمجتمع المدني بقضايا الأمم المتحدة، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية كما سيعبئ موارد إضافية لبرامج الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. وستشمل نواتج المرحلة الأولى من المشروع مشروع تحليل لأداة قائمة على الشبكة وجمع وتحليل المعلومات العملية المتعلقة بمشاريع الشراكات الجارية، وتقييم المشاريع القائمة لتحديد الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، ودراسة جدوى لتنفيذ المشروع على الصعيد العالمي. وبالإضافة إلى هذا، وخلال تطور المشروع فإنه سيولد الوعي بنُهُج مختلفة أو تكميلية لتيسير مبادرات إقامة الشراكات والفوائد المحتملة لهذا النهج بالنسبة للقضايا الإنمائية الرئيسية.

معهد سينيرغوس

٢٥ - ما برح مكتب الأمم المتحدة للشراكات يسدي المشورة، من خلال تحالفه الاستراتيجي مع معهد سينيرغوس، للأعضاء في الدائرة العالمية للأعمال الخيرية بشأن أكثر أساليب التعاون فعالية مع الأمم المتحدة في المشاريع العالمية. كما يعمل المكتب مع قسم شراكات أصحاب المصلحة المتعددين في المعهد لاستكشاف أساليب تعزيز مشاركته في

أنشطة الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد في مجالات التخفيف من الفقر، والحصول على المياه النظيفة، والرعاية الصحية، والتعليم.

شركة وول مارت

٢٦ - في عام ٢٠٠٧، بإرشاد ودعم من مكتب الأمم المتحدة للشراكات، أصبحت شركة وول مارت منهمكة باطراد في دعم قضايا الأمم المتحدة، وبخاصة جهود صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة للقضاء على العنف ضد المرأة. وأعلنت شركة وول مارت عن عزمها على الالتزام بالتعاون مع الأمم المتحدة بشأن مسألة العنف القائم على نوع الجنس، وبشأن الاحتياجات المحددة للمرأة في بيئة مكان العمل، وعلى وجه التحديد في المعامل الكبيرة والموردين الكبار لشركة وول مارت في جميع أنحاء العالم.

حوارات ويندسور بشأن الصحة

٢٧ - لتسليط الأضواء على منتصف فترة مشروع الأهداف الإنمائية للألفية، صمم مكتب الأمم المتحدة للشراكات الحوار الأول في سلسلة من الحوارات التي تركز على الصحة الرقمية، والتكنولوجيا، والتنمية، وشارك في استضافة حوار "الصحة الرقمية في عصر الإيدز"، كل من المكتب، ومنظمة الصحة العالمية، والتحالف العالمي للأعمال التجارية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، ومؤسسة روكفلر، وعقد في دار القديس جورج، في قلعة ويندسور، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وقد توصل المندوبون المشاركون إلى توافق في الآراء بشأن أولويات العمل تمخض عن اثنتي عشرة مجموعة من المسائل وأسفر عن "مبادرة الصحة الرقمية" التي تقرر إطلاقها في عام ٢٠٠٨ وذلك في حوارات ويندسور الصحية القادمة.

ثانياً - صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية

٢٨ - أنشئ صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية في عام ١٩٩٨. ومهمته هي القيام بدور حلقة الوصل بين مؤسسة الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة وتعزيز الشراكات والتحالفات الجديدة مع الجهات المانحة من المجتمع المدني، وذلك في إطار مواصلة خدمة قضايا الأمم المتحدة. ويتعاون الصندوق مع كيانات الأمم المتحدة في تحديد المشاريع الابتكارية الجديرة بالاهتمام ضمن المجالات الاستراتيجية لصحة الطفل؛ والمرأة والسكان؛ والبيئة؛ والسلام والأمن وحقوق الإنسان. ومنذ عام ٢٠٠٠، ما برحت الأهداف الإنمائية للألفية توفر إطار عمل شامل لبرامج صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية. وفي نهاية

عام ٢٠٠٧، بلغت مخصصات مؤسسة الأمم المتحدة لمشاريع صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ١,٠٣ بليون دولار تقريباً، منها ٤٠٥,٦ ملايين دولار تمثل أموال السيد تيرنر الأساسية و ٥٩٧,٤ مليون دولار (٥٨ في المائة تقريباً) وفرها شركاء آخرون. وقد نفذ ٣٩ كياناً من كيانات الأمم المتحدة أكثر من ٤٠٠ مشروع في ١٢٣ بلداً.

ألف - صحة الطفل

٢٩ - بلغ عدد المشاريع في حافظة صحة الطفل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ما قدره ٧٨ مشروعاً بلغت قيمتها الإجمالية ٦١٩,٤ مليون دولار. وتسترشد الاستراتيجية البرنامجية بالأولويات الموضوعية في مؤتمر القمة العالمي للطفل الذي عُقد في عام ١٩٩٠ وبالمهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يدعو إلى خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين حتى عام ٢٠١٥. وقد عاجلت استراتيجية صحة الطفل مجموعة من الأمراض من خلال استراتيجيات الوقاية الواسعة، وحملات التحصين الواسعة النطاق، وتعزيز قدرات الصحة العامة لدى البلدان. وكلما كان ممكناً ومناسباً، فقد تم إدماج مبادرات أخرى، مثل برامج صحة الطفل الأهلية وتكملة المغذيات الدقيقة، في حملات التحصين. وفي عام ٢٠٠٧، شملت أنشطة صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية التي تخطى بالأولوية في مجال صحة الطفل المشاريع والمبادرات الواردة أدناه.

القضاء على شلل الأطفال

٣٠ - في عام ٢٠٠٧، واصلت مؤسسة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية دعمهما للمبادرة العالمية للقضاء على شلل الأطفال، وكان ذلك أكبر جهد يبذل في مجال الصحة العامة الدولية في التاريخ. واشترك كل من منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة ومنظمة روتاري إنترناشيونال، ومؤسسة بل ومليندا غيتس (Bill and Melinda Gates Foundation) والتحالف العالمي من أجل اللقاحات والتحصين، والحكومات المانحة، في التعاون بشأن المبادرة التي أدت إلى انخفاض سريع في العدوى بفيروس شلل الأطفال الحاد. ونتيجة لذلك، انخفض عدد البلدان التي لا يزال وباء شلل الأطفال منتشراً فيها إلى أربعة بلدان في عام ٢٠٠٧. كما تعززت الهياكل الأساسية للصحة العامة، ولا سيما سلاسل التبريد ونظام مراقبة الأمراض مما أثر إيجابياً في الجهود الأخرى المبذولة لمكافحة الأمراض.

الوقاية من مرض الحصبة

٣١ - أصبحت مبادرة الحصبة، التي يقودها الصليب الأحمر الأمريكي، ومؤسسة الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة، إحدى أنجح مبادرات الصحة العالمية في العالم. ففي ست سنوات فقط، ساعدت هذه المبادرة في خفض معدل الوفيات الناجمة عن الحصبة في العالم بنسبة ٦٨ في المائة، ولعلها تجاوزت هدف الأمم المتحدة البالغ ٥٠ في المائة، وذلك بفضل تلقيح أكثر من ٤٠٠ مليون طفل. وفي أفريقيا، انخفض معدل الوفيات بنسبة ٩١ في المائة، متجاوزا بذلك هدف رؤية واستراتيجية التحصين على الصعيد العالمي المتمثل في خفض وفيات الحصبة بنسبة ٩٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. وعلى وجه التحديد، انخفض عدد وفيات الحصبة في العالم من ٨٧٣ ٠٠٠ وفاة تقريبا في عام ١٩٩٩ إلى ٢٤٥ ٠٠٠ وفاة في عام ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٧، وسعت المبادرة نطاق جهودها كي يشمل تقديم الخدمات الصحية الأخرى البالغة الأهمية مثل لقاحات شلل الأطفال عن طريق الفم، والفيتامين ألف، والناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات، ومادة مبيدازول للقضاء على الديدان. كما وسعت المبادرة من نطاقها الجغرافي فتجاوزت أفريقيا لتشمل أكثر من ١٩٧ مليون طفل يعيشون في ٣٣ بلدا.

الوقاية من الملاريا

٣٢ - عمل صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ومؤسسة الأمم المتحدة بالتعاون مع مبادرة مكافحة الحصبة على توزيع أكثر من ٧٣٠ ٠٠٠ ناموسية مضادة للملاريا ومعالجة مبيدات الحشرات في أفريقيا حتى أواخر عام ٢٠٠٧. ومن خلال حملة "لا شيء غير الناموسيات" "Nothing But Nets" تم جمع ١٨ مليون دولار تقريبا لشراء وتوزيع الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات. وفي عام ٢٠٠٧، استخدمت الأموال المجموعة من أجل حملة "لا شيء غير الناموسيات" لشراء وتوزيع الناموسيات المتينة المعالجة بمبيدات الحشرات خلال حملات مكافحة الحصبة في جميع أنحاء البلد في مالي وغابون وجمهورية الكونغو. وكان هدف المشروع تحقيق ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من التغطية من أجل الأطفال دون سن الخامسة في تلك المناطق. كما مولت حملة "لا شيء غير الناموسيات" منحة طارئة لتوفير الناموسيات المتينة المعالجة بمبيدات الحشرات إلى المشردين في الداخل في تشاد.

باء - المرأة والسكان

٣٣ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بلغت القيمة الإجمالية لحافظة المرأة والسكان ١٣٥,٩ مليون دولار لتمويل ٩٤ مشروعا. وكان الهدف العام للبرنامج هو دعم حصول الجميع على خدمات ولوازم الصحة الإنجابية بحلول ٢٠١٥، وذلك تمشيا والهدف الرئيسي الذي وضعه المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. وبالإضافة إلى هذا، تركزت أنشطة البرنامج على تحديد احتياجات الفتيات المراهقات والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بها وذلك كأولويات إنمائية عالمية. وفي عام ٢٠٠٧، شملت أنشطة صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ذات الأولوية والمتصلة بمسألة المرأة والسكان المشاريع والمبادرات الواردة أدناه.

دعم وتعزيز صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٣٤ - ما برح صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ومؤسسة الأمم المتحدة يعملان بشكل وثيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن حملة للقضاء على ناسور الولادة. وقد شمل هذا أنشطة ركزت على الروايات المباشرة من الناجيات من ناسور الولادة، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم لحملة "واحدة فواحدة"، وهي حملة على مستوى القواعد الشعبية لجمع الأموال لتمويل الجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان لمعالجة ناسور الولادة من خلال الوقاية والجراحة ومتابعة الرعاية، ومختلف المناسبات لإذكاء الوعي. وبالشراكة مع مؤسسة هيليت ومؤسسة ماك آرثر، واصل كل من مؤسسة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية تقديم الدعم لصندوق الأمم المتحدة للسكان والشركاء في السكان والتنمية، وهو تحالف حكومي - دولي للبلدان النامية يهدف إلى تعزيز وتوسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب في هذا الميدان. وبالشراكة مع مؤسسة فورد، دعمت مؤسسة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية مشروعا مشتركا بين منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان لبناء القدرات على المستوى القطري وذلك لضمان دمج مبادرات الصحة الإنجابية بشكل كاف في وضع خطط استراتيجية الحد من الفقر.

٣٥ - وقدمت أيضا مؤسسة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية الدعم المالي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وذلك لإنشاء نموذج مالي مستدام لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، الذي ركز على الحد من الفقر في أوساط النساء والقضاء على العنف ضد المرأة، وعكس

اتجاه انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوساط النساء والفتيات، وتحقيق المساواة بين الجنسين.

إعطاء المزيد من الأولوية لاحتياجات الفتيات المراهقات في خطة التنمية العالمية

٣٦ - واصل صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ومؤسسة الأمم المتحدة دعم فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالفتيات المراهقات، التي تضم ممثلين لصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة العمل الدولية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، واليونسكو، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية. وتعمل متعاونة على دعم احتياجات الفتيات المراهقات وتلبيتها. كما قام صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، ومؤسسة الأمم المتحدة، بالشراكة مع مؤسسة نايك، (Nike Foundation) بتقديم المساعدة أيضا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في "حملة الملايين التسعة"، التي تهدف إلى تعزيز التعليم والرياضة واللعب في أوساط الفتيات اللاجئات المراهقات وتحسين سبل معيشتهم الاقتصادية عن طريق تحسين مهاراتهم وفرصهم للقيام بأنشطة تجارية من أجل توليد الدخل.

جيم - البيئة

٣٧ - بلغت القيمة الإجمالية لحافظة البيئة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ما قدره ١٦٢,٩ مليون دولار لتمويل ١٣٤ مشروعا. ومجالات الأولوية في برنامج البيئة هي التنوع البيولوجي، والتنمية المستدامة، والطاقة المستدامة، وتغير المناخ.

التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة

٣٨ - واصل صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية تبني أعمال المؤتمر المعني بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي بالعمل مع مؤسسة الأمم المتحدة على وضع وتمويل البرامج التي تتصدى مباشرة للتهديدات التي تواجهها مواقع التراث العالمي بما فيها البرامج الواردة أدناه.

تحالف التراث العالمي من أجل السياحة المستدامة

٣٩ - أشرك تحالف التراث العالمي من أجل السياحة المستدامة العاملين في مجال السفر في دعم المجتمعات المحلية والحفاظ على التراث العالمي في أكثر من ٢٠ موقعا من مواقع التراث

العالمي في سبعة بلدان. وتهدف هذه المبادرة أيضا إلى التوفيق بين نظم الترخيص ووضع منهاج عالمي لأفضل الممارسات في مجال السياحة المستدامة.

برنامج التراث العالمي لتنظيم المشاريع الإيكولوجية المحلية

٤٠ - يعزز هذا البرنامج الالتزام باستخدام نهج شامل إزاء حفظ التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة. وهو مبادرة استثمارية مشتركة بين برنامج المنح الصغيرة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية لحفظ الطبيعة. وتم من خلال هذه المبادرة إنشاء مرفق تمويل جديد يتيح منهاجا يستند إلى السوق للمجتمعات المحلية في المناطق ذات التنوع البيولوجي الكبير بقصد الحصول على التدريب على الأعمال التجارية وحفظ الطبيعة ورؤوس الأموال اللازمة من أجل تحقيق نجاح طويل الأمد.

موقع التراث العالمي في سيان كان

٤١ - واصل المشروع العمل من أجل حماية الموائل الساحلية البالغة الأهمية المهددة بخطر المنشآت السياحية. فمن خلال إجراءات حفظ الطبيعة في بيئة يوكاتان الساحلية، تم شراء قطعة أرض كبيرة في يوكاتان، كما تقرر إنشاء مركز للبحث والتعليم لهذه المنطقة. وقد تعززت حماية الأراضي الرطبة ذات المياه العذبة والينابيع والبحيرات الشاطئية بفضل التحليل الإحصائي للمؤشرات البيئية من أجل التوعية بالمسائل البيئية وللمساعدة في عملية اتخاذ القرار. والعمل جار الآن في تقييم النظام الهيدرولوجي في جوف الأرض في محاولة للحصول على صورة أفضل للكيفية التي قد يُشكل بها تلوث المياه الجوفية خطرا على الأرضة المرجانية.

رصد مواقع التراث العالمي وإدارتها

٤٢ - واصل المشروع تعاونه الناجح والوثيق مع مديري مواقع التراث العالمي لوضع منهجية مفصلة لتقييم فعالية الإدارة. ومنذ ذلك الحين تم حذف موقعين من المواقع التسعة المشاركة في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر من القائمة، مما يدل على أنه قد تم التصدي بفعالية للمخاطر الرئيسية التي تواجهها المواقع. وأصبح دليل العمل "تعزيز تراثنا" واحدا من النهج الثلاثة الأكثر شهرة لتقييم فعالية الإدارة في إطار الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.

المنابر البحرية للمنطقة الشرقية المدارية من المحيط الهادئ

٤٣ - تهدف المبادرة إلى تحويل الإدارة الإقليمية في المنابر البحرية التي تغطي مساحة تبلغ ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع على سواحل كولومبيا وكوستاريكا وإكوادور وبنما. فهذه

المنطقة تضم العديد من مواقع التراث العالمي البحرية التابعة لليونسكو، بما فيها محمية غالاباغوس البحرية ومحمية مالبيلو للحيوانات والنباتات البرية، ومنتزه كوابا الوطني، ومنتزه جزر كوكو الوطني. ودعمت اليونسكو والمنظمة الدولية لحفظ الطبيعة والشركاء في المشروع شبكة متنامية من الحكومات، وآليات التعاون الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات البحث، والقطاع الخاص، للإدارة الفعالة لحفظ قيمة التنوع البيولوجي الأصلية للمنطقة وضمان المنافع الطويلة الأمد لملايين الناس الذين يعتمدون على استخدام الموارد البحرية بشكل مستدام. وقد أحرز المشروع تقدماً ملحوظاً على جميع المستويات: فقد تمت تلبية أكثر الأولويات إلحاحاً في المواقع الأساسية في المناظر البحرية للمنطقة الشرقية الإدارية في المحيط الهادئ، ويجري الآن تنفيذ عمليات على المستوى الوطني لتعزيز الإدارة البحرية بما ينسجم مع أهداف المشروع في كل من البلدان الأربعة التي تعود إليها المناظر البحرية المذكورة، كما أن التعاون الإقليمي أخذ في التحسن.

الشراكة من أجل الصندوق الاستثماري المتعلق بالأنواع الغازية لجزر غالاباغوس

٤٤ - في عام ١٩٩٩، اشترك كل من مؤسسة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية مع اليونسكو من أجل القضاء على الأنواع الغازية في جزر غالاباغوس. وللحفاظ على القيمة الفريدة للتنوع البيولوجي في جزر غالاباغوس وضمان الاستدامة المالية الطويلة الأمد للمشروع، تم في عام ٢٠٠٧ إنشاء مرفق للهباءات. وقدمت مؤسسة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية مساهمات تضاهي ما قدمته المنظمة الدولية لحفظ الطبيعة وغيرها من الجهات المانحة وذلك بنسبة واحد إلى واحد، مما جعل قيمة المساهمات الإجمالية تفوق ٢,١٩ مليون دولار. وحصلت مؤسسة الأمم المتحدة على التزام بمبلغ مليون دولار بالتزام من حكومة إكوادور لصندوق الهباءات. وأُدمج مبلغ إجمالي ٣,١٩ مليون دولار في مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرفق البيئة العالمية من أجل تحصيل هبة أكبر قدرها ١٥ مليون دولار، وهو ما سينشأ عنه الحصول على مبلغ إضافي قدره ١,٦ مليون دولار من المرفق.

برنامج التجارة البيولوجية التابع للاونكتاد

٤٥ - خلال عام ٢٠٠٧، قدم كل من مؤسسة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية التزامهما بتعزيز نجاح برنامج التجارة البيولوجية. وبعد تقديم منحتين سهلتا إنشاء برنامج عالمي والعديد من البرامج الوطنية داخل مناطق الأنديز والأمازون والجنوب الأفريقي، انضمت مؤسسة الأمم المتحدة إلى التجارة البيولوجية الأخلاقية، وهي منظمة لا تسعى إلى الربح دعت إلى إنشائها الحاجة إلى تنسيق القطاع الخاص على النحو

الذي حدده الاونكتاد. ويضم الاتحاد مجموعة متباينة من الأعمال التجارية التي تستخدم المواد ذات التنوع البيولوجي الأصلي، والمنظمات التي تلتزم بمبادئ ومعايير الاتحاد. وقد أنشئت هذه الشبكات لتمكين المجتمعات المحلية من الوصول إلى الأسواق وتيسير إنتاج السلع والخدمات بشكل مسؤول من الناحية البيولوجية.

الطاقة المستدامة وتغير المناخ

٤٦ - في عام ٢٠٠٧، دعمت مؤسسة الأمم المتحدة قيادة الأمين العام في مجال تغير المناخ فقدمت دعماً مادياً لولايات مبعوثيه الخاصين الثلاثة المتعلقة بهذه المسألة، ومولت مناسبة رفيعة المستوى أقيمت في مقر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ. ويرد أدناه مشاريع رئيسية إضافية أنجزت في عام ٢٠٠٧.

الطاقة المتجددة من أجل تزويد جزر غالاباغوس بالكهرباء

٤٧ - عن طريق مشروع سان كريستوبال للرياح، دخلت ثلاث عنفات هوائية ضخمة طور العمل. وسيؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى خفض حجم الكميات التي تستوردها الجزر من وقود الديزل بمقدار النصف وتمهد الطريق للمضي في تطوير الطاقة المتجددة في أرخبيل غالاباغوس. وقد نصبت هذه العنفات من خلال الشراكة التي أقيمت بين مؤسسة الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، وحكومة إكوادور، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واتحاد ضم أكبر شركات الكهرباء في العالم. وهذا المشروع هو المرحلة الأولى من برنامج جامع تدعمه حكومة إكوادور وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويركز على زيادة استخدام مصادر الكهرباء المتجددة في جزر غالاباغوس المأهولة. وما برح هذا المشروع يشكل واجهة عرض لتشجيع بناء شبكات لتوليد الطاقة الكهربائية المتجددة وتوزيعها على نطاق صغير في النظم الإيكولوجية الشديدة التأثير.

التجارة الالكترونية والطاقة المتجددة (eCARE)

٤٨ - أنشأت التجارة الالكترونية والطاقة المتجددة (eCARE) مراكز للاتصالات السلكية واللاسلكية يملكها ويشغلها رجال أعمال في المناطق الريفية وأطراف المناطق الحضرية في غانا. وكل مركز أعمال ريفي تابع للتجارة الالكترونية والطاقة المتجددة (eCARE) يستمد طاقته من ألواح شمسية ويتألف من حاوية شحن معدلة ومفروشة ومزودة بمجموعة كاملة من تكنولوجيات الاتصال. وساعدت مؤسسة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية في إنشاء صندوق لتقديم القروض لرجال الأعمال لتغطية التكاليف الرأسمالية لشراء مراكز أعمالهم التجارية التابعة للتجارة الالكترونية والطاقة المتجددة

eCARE. ويعمل حاليا في غانا ٦٩ مركزا، يستفيد منها أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة. وقامت شركة غاناتيليكوم بدور قيادي في دعم المبادرة واعتمدها كدعامة من دعومات برنامجها للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

دال - المبادرات الاستراتيجية

٤٩ - بلغت القيمة الإجمالية لهذه المحافظة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ما قدره ٦٣,٤ مليون دولار وتشمل ٥٨ مشروعا. وقدمت المشاريع الدعم إلى منظومة الأمم المتحدة في مختلف المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية. وفيما يلي الأنشطة والمشاريع الرئيسية المنجزة في عام ٢٠٠٧:

دعم الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ (eCARE)

٥٠ - أنشئ الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ بهدف إتاحة تقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب وبشكل أكثر موثوقية إلى ضحايا الكوارث الطبيعية والتراعات المسلحة. ويُموّل هذا الصندوق من التبرعات. ومن خلال اتفاق شراكة مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، استخدمت مؤسسة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية الأموال التي جُمعت من المساهمين غير الحكوميين لدعم برامج الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ وأنشطته. وفي عام ٢٠٠٧، دفعت مؤسسة الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ دولار للصندوق لتمويل برامج الاستجابة السريعة ومشاريع الطوارئ الناقصة التمويل.

ضمان الأساس البيولوجي للزراعة وتشجيع الاستخدام الجديد والكامل للموارد الجينية للمحاصيل

٥١ - وُضع هذا المشروع لضمان التنوع الجيني المهدد بالزوال لـ ٢١ محصولا من المحاصيل الغذائية؛ ولتوفيرها لأصحاب المشاتل على نطاق أوسع وزيادة فائدتها لمربي المزروعات بقصد معالجة مسائل الأمن الغذائي، والتنمية والفقر؛ وتوفير الأمن المالي من أجل الرعاية والاستدامة الطويلة الأجل لتلك المجموعات الجينية الهامة. وقد رصدت مؤسسة بل وميلندا غيتس مبلغ ٢٩,٩ مليون دولار للمبادرة، التي تم الاضطلاع بها بالتعاون مع مؤسسة الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الاستئماني العالمي لتنوع المحاصيل.

ثالثاً - صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

٥٢ - أنشئ صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، الذي أُطلق في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، خلال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وقد كُلف الصندوق، بوصفه إحدى نتائج مؤتمر القمة، بالقيام بدور آلية لتقديم المنح لدعم الشراكات القائمة بين المجتمع المدني والأمم المتحدة لتشجيع الديمقراطية في جميع أرجاء العالم. كما كلف الأمين العام صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية بإنشاء هيكل الصندوق وتوفير الرقابة الإدارية والدعم الإداري. وقد تسلم صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية هذه المسؤوليات في عام ٢٠٠٦.

٥٣ - ووجه صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية ندائه الأول لتلقي الاقتراحات في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وذلك عن طريق نظام لتقديم الطلبات على الشبكة تيسر وصول منظمات المجتمع المدني. وتم تلقي ما مجموعه ٣٠٣ ١ طلبات من ١٣١ بلداً، منها ٩١٦ طلباً قدمتها منظمات المجتمع المدني، أما باقي الطلبات فقد قدمتها الأمم المتحدة، والأوساط الأكاديمية، والحكومات. وقام الصندوق بفحص الاقتراحات المتعلقة بالأهلية كما قام الفريق الاستشاري المعني بالبرامج بتحليل متعمق للمقترحات. وقد أوصى المجلس الاستشاري للصندوق بـ ١٢٥ مبادرة تبلغ التكاليف الإجمالية لمشاريعها ٣٥ مليون دولار، ووافق عليها الأمين العام في وقت لاحق. وقد شُرع في تمويل المشاريع في عام ٢٠٠٧ وهي تتعلق بالمجالات الرئيسية التالية:

- (أ) التربية الوطنية، ودعم الانتخابات والأحزاب السياسية (٢٨ في المائة)؛
- (ب) الحوار الديمقراطي والعمليات المؤسسية (٢٥,٦ في المائة)؛
- (ج) تمكين المجتمع المدني (١٦ في المائة)؛
- (د) المساءلة والشفافية والتمهيد (١٦ في المائة)؛
- (هـ) حقوق الإنسان والحريات الأساسية (٨,٨ في المائة)؛
- (و) الوصول إلى المعلومات (٥,٦ في المائة).

٥٤ - وفي عام ٢٠٠٧، واصل الصندوق جمع تقارير منتصف العام عن المشاريع التي تمت تمويلها في إطار الجولة الأولى وقدم تقريراً إلى أعضاء المجلس الاستشاري للصندوق عن المنجزات. وخلال عام ٢٠٠٧، اضطلع الصندوق بعدد من المبادرات لتوسيع قاعدة المانحين. فقدمت كل من بلغاريا، وبيرو، وتركيا، ورومانيا وقبرص، وليتوانيا واليابان، مساهمة أولى في صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية فوسعت بذلك مجموعة قاعدة المساهمين لتصبح

٣٣ دولة عضوا. كما بلغ إجمالي المساهمات الواردة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ما قدره ٦٥ مليون دولار، متجاوزة ميزانية عام ٢٠٠٦ بمبلغ إضافي قدره ٢١ مليون دولار.

٥٥ - وتحكم الصندوق آليتان، هما: المجلس الاستشاري والفريق الاستشاري المعني بالبرامج. وقد عقد المجلس الاستشاري، الذي يضم ١٧ عضوا يعينهم الأمين العام، ثلاثة اجتماعات في عام ٢٠٠٧ (في ١٠ نيسان/أبريل، وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر). وأضيف عضوان جديدا في عام ٢٠٠٨. والمهدف الرئيسي للمجلس الاستشاري هو توفير التوجيه على مستوى السياسات لغرض وضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالبرامج والتمويل، والتوصية بمقترحات للتمويل ليقرها الأمين العام. ويضم الفريق الاستشاري المعني بالبرامج الكيانات الستة التالية: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية. كما يشترك مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في اجتماعات الفريق الاستشاري المعني بالبرامج. والغرض من الفريق الاستشاري المعني بالبرامج هو استغلال الخبرات التقنية المحددة لكل كيان خلال عمليات التقييم ومراقبة الجودة، وتقديم الخدمات الاستشارية خلال مرحلة التنفيذ فيما يتعلق برصد المشاريع وتقييمها. وقد عقد الفريق الاستشاري المعني بالبرامج ثلاثة اجتماعات في عام ٢٠٠٧ (في ١٧ كانون الثاني/يناير، وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، تم تعيين رئيس تنفيذي جديد للصندوق.

٥٦ - وجّه صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية نداءه الثاني لتلقي مقترحات المشاريع عن طريق نظام تقديم الطلبات على الشبكة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وبلغ عدد الطلبات المقدمة من ١٣٧ بلدا ما مجموعه ٨٧٣ طلبا، أي زيادة بنسبة ٤٤ في المائة عن عدد الطلبات المقدمة في الجولة الأولى. وبلغ نسبة المشاريع المقدمة من منظمات المجتمع المدني ٨٥,٩ في المائة، تليها كيانات الأمم المتحدة (٦,٩ في المائة)، والمؤسسات العامة الأخرى (٢,٩ في المائة)، والهيئات أو الرابطة الحكومية الدولية العالمية أو الإقليمية (٢,٣ في المائة)، والوكالات الحكومية (١,٨ في المائة). أما فيما يتعلق بالمنشأ الإقليمي لمقترحات المشاريع فقد ورد ٣٧,٣ في المائة من الطلبات من أفريقيا، تليها آسيا والمحيط الهادئ (٢٢ في المائة)، والأمريكتان (١٧,٦ في المائة)، وأوروبا (١١,٦ في المائة)، والدول العربية (٥,٤ في المائة). وتناولت الطلبات المسائل التالية:

(أ) تمكين المجتمع المدني (٨,٢٨ في المائة)؛

(ب) حقوق الإنسان والحريات الأساسية (٢٢,٤ في المائة)؛

(ج) الحوار الديمقراطي (١٩,٦ في المائة)؛

(د) التربية الوطنية ودعم الانتخابات والأحزاب السياسية (١٢,٣ في المائة)؛

(هـ) المسائلة، والشفافية، والنزاهة (٨,٨ في المائة)؛

(و) الوصول إلى المعلومات (٨,١ في المائة).

٥٧ - وكان ٨٢ في المائة من المقترحات تتعلق بمشاريع على المستوى القطري. وقد انتهى موعد تقديم الطلبات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. والبلدان الخمسة التي قدمت أكبر عدد من مقترحات المشاريع كانت (بحسب الترتيب: نيجيريا، والنيبال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكولومبيا، وسيراليون). وكان ٥ في المائة من المقترحات الواردة تتعلق بمشاريع عالمية و ١٣ في المائة منها كان بمشاريع تنفذ على المستوى الإقليمي.

٥٨ - وأقر المجلس الاستشاري خطة لجولة التمويل الثانية، يحتفظ بموجبها الصندوق بحوالي ١٠ في المائة من أموال المشروع لأغراض الرصد والتقييم. وقد استند هذا القرار إلى ورقة مبدئية، قدمها الصندوق بشأن استراتيجية تقييم للصندوق وتمت مناقشتها في الاجتماع السادس للمجلس الاستشاري في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وخلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٧، قام الصندوق بتنقيح واستكمال وثائق متعلقة بالمبادئ التوجيهية لوثائق المشاريع؛ والمبادئ التوجيهية والجدول الزمني للرصد والإبلاغ؛ والمبادئ التوجيهية للتقييم؛ وعمليات تنقيح المشاريع وإجراءات التمديد.

٥٩ - ويهدف صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية إلى إنشاء نظام واضح لتقديم المنح، على أساس سنوي، يفهمه بسهولة المانحون وملتزمسو المنح على حد سواء. وبالتشاور مع المجلس الاستشاري ومع الفريق الاستشاري المعني بالبرامج في عام ٢٠٠٧، قام الصندوق بإعداد وإصدار عدد من الأوراق والمبادئ التوجيهية في هذا الصدد.

٦٠ - وواصل صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية إقامة شراكات قوية مع الدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، وهيئات الفكر، وذلك لضمان أن تكون الدول الأعضاء، وكذلك المجتمع الدولي والمجتمع المدني الأوسع نطاقاً، على اطلاع جيد على أعمال الصندوق والتطورات التي حدثت في المشاريع التي يراها. كما عقدت جلسات إحاطة إعلامية بشأن أعمال الصندوق لفائدة الكيانات التالية:

- لجنة المواطنين من أجل التنمية البشرية (٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧)؛

- فكرة دولية (٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧)؛
- وزارة خارجية الولايات المتحدة (١٢ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)؛
- المؤسسة الآسيوية (٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)؛ ومجلس مجتمع الديمقراطيات (٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)؛
- مجلس المنظمات غير الحكومية لدعم التنمية (٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)؛
- المعهد الهولندي من أجل الديمقراطية المتعددة الأحزاب (٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)؛
- الأمانة العامة للكونغرس (٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧)؛
- وفد البرلمان الأوروبي (١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)؛
- الوفد البرلماني الياباني (٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧).

سادسا - استنتاجات

٦١ - يتبين أن المشاركة الاستراتيجية مع المؤسسات، والقطاع الخاص، وأصحاب المصلحة الآخرين على أسلوب فعال لتعزيز أهداف الأمم المتحدة. فالدافع على التعاون الذي لم يسبق له مثيل والجاري بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة من غير الدول إنما يتمثل في أن الكثير من مشاكل العالم الأكثر إلحاحا معقدة إلى درجة أنه لا يمكن أن يواجهها قطاع بمفرده. ولذا، يعمل القطاعان العام والخاص سوياً بشكل مطرد من أجل تحويل المسؤولية الاجتماعية إلى ممارسات ومساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها.

٦٢ - وقد أسفر النجاح في تعبئة الموارد من خلال أنشطة الشراكات التابعة لمكتب الأمم المتحدة للشراكات، حتى الآن عن تأمين موارد إضافية صافية لمنظومة الأمم المتحدة تزيد قيمتها عن بليون دولار. وعلاوة على ذلك، زاد الطلب على الخدمات الاستشارية للمكتب المتعلقة بالشراكات، زيادة حادة من القطاع الخاص، والمؤسسات، والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات الخيرية، حيث تلقى ما يقرب من ٧٠٠ طلب من أجل الخدمات الاستشارية في عام ٢٠٠٧.

٦٣ - ومنذ إنشاء صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية في آذار/مارس ١٩٩٨، والمكتب يستفيد من العديد من الدروس المكتسبة وأفضل الممارسات في مجال تيسير الشراكات، والتواصل فيها ودعمها، التي يجري الآن وضعها في إطار مؤسسي. وعلى وجه التحديد، يقوم مكتب الأمم المتحدة للشراكات بدور دائرة جامعة لتقديم خدمات الشراكات الكاملة لمنظومة الأمم المتحدة. ولإشراك الشركات والمؤسسات والمجتمع المدني في

المساعدة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة، وبخاصة الأهداف الإنمائية للألفية، سيواصل المكتب تقديم مشورة الخبراء ومساعدتهم في المجالات التالية:

- (أ) فحص الاستفسارات الداخلية والخارجية؛
- (ب) إسداء المشورة بشأن إجراءات الأمم المتحدة وأفضل الممارسات لديها؛
- (ج) وضع البرامج والمشاريع؛
- (د) إنشاء الشبكات العالمية والإقليمية، وفي بعض الحالات، إدارتها؛
- (هـ) إنشاء آليات تمويل ابتكارية.

٦٤ - وخلال السنوات الخمس التالية، سيهدف المكتب إلى تعزيز خدماته كسجل للجهات الفاعلة الخارجية من الدول ومن غير الدول، وللاتصالات، وللدروس المكتسبة وأفضل الممارسات التي تتعلق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص في منظومة الأمم المتحدة. كما سيواصل المكتب تقديم التوجيه والدعم يوميا في المجالات المذكورة أعلاه للشركاء الخارجيين ولكيانات الأمم المتحدة، في آن معا. وفي الوقت ذاته، سيواصل المكتب توفير منبر فريد من نوعه من أجل التواصل والدعوة، بالتركيز على إذكاء الوعي لأعمال الأمم المتحدة وتحديد شركاء جدد لدعم تحقيق إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وسيهدف المكتب أيضا إلى أن يدرج في أولوياته الرئيسية تقديم المساعدة إلى برامج الأمم المتحدة في البلدان بعد النزاع، وذلك عن طريق تشجيع استثمارات القطاع الخاص.

٦٥ - ويعتزم مكتب الأمم المتحدة للشراكات تعزيز خدماته الاستشارية للشراكات، وعلى وجه التحديد في المجالات الثلاثة التالية: العمل مع الشركاء الحاليين على تعزيز الشراكات القائمة؛ وتحديد فرص الشراكات الجديدة وتطويرها؛ واستكشاف أساليب تعزيز قدرات وكفاءات المكتب، ولا سيما إنشاء نظام إدارة معلومات سهل الاستعمال. وسيهدف المكتب أيضا إلى إيجاد قدرة صغيرة إضافية سريعة الحركة ومركزة من أجل الاضطلاع بالمهام الأساسية للشراكات. ويمثل إنشاء مثل هذه القدرة مبادرة استراتيجية هامة تنطوي على احتمال تقديم مساهمات ملموسة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكخطوة أولى في سبيل هذا الهدف، من الضروري إضفاء الطابع الرسمي على قواعد بيانات المكتب الواسعة المتعلقة بالشراكات ونقاط الاتصال، وإتاحتها لجميع كيانات الأمم المتحدة. وستشمل قاعدة البيانات الشاملة الممارسات الجيدة في مجالات الاتفاقات التفاوضية، والإدارة المالية، والدعوة، وتقييم المخاطر، وتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتعاون مع قطاع الأعمال. وكخطوة فورية في إطار الاستعداد لعام ٢٠٠٨، أمّن المكتب موارد خارجية لإجراء دراسة جدوى

لتقديم تحليل سليم لقاعدة البيانات هذه، وللقيمة التي يمكن أن تقدمها فيما يتعلق بتيسير إقامة الشراكات، والشروط الضرورية لضمان استدامتها. وستتيح هذه الدراسة البيانات الضرورية اللازمة لتقديم اقتراح أكثر تفصيلاً حتى تكون قدرة الشراكات الجديدة قائمة على تقدير سليم لما هو ضروري ومناسب.

٦٦ - وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للشراكات، ما فتئت مؤسسة الأمم المتحدة تتعزز وتنمو وتقدم في ذات الوقت عائدات على شكل موارد إضافية وجديدة لقضايا الأمم المتحدة. ويواصل صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، بوصفه حلقة وصل رفيعة المستوى مع مؤسسة الأمم المتحدة، إدارة المنح والأنشطة المتصلة بها. وللמضي قدماً، يعتزم مكتب الأمم المتحدة للشراكات ومؤسسة الأمم المتحدة تعبئة بليون دولار آخر من الشركاء موزع على امتداد عشر سنوات، وذلك لدعم أهداف الأمم المتحدة.

٦٧ - وقد أنشئ صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية في عام ٢٠٠٥ ودخل طور التشغيل الكامل في عام ٢٠٠٦. ونظم حتى الآن جولتين للتمويل، فرصد حوالي ٦٠ مليون دولار لدعم المشاريع التي تقيم الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وعزز تركيزه، وقرر، بالتشاور مع مجلسه الاستشاري وبالتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، أنه سيركز على تمويل منظمات المجتمع المدني، مكماً بذلك الكثير من برامج الأمم المتحدة التي تدعم المشاريع الحكومية. وحظيت الجولة الثانية للتمويل بتصويت حماسي ساحق من المجتمع المدني في جميع أرجاء العالم. وبينما بلغ عدد طلبات التمويل ٣٠٠ ١ طلب في الجولة الأولى (٢٠٠٦)، فقد وصل إلى ٨٧٣ ١ طلباً في الجولة الثانية (٢٠٠٧)، أي بزيادة بنسبة ٤٤ في المائة. وقد وردت الطلبات من جميع أصقاع المعمورة، حيث بلغ نصيب أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما يزيد عن الثلث من جميع الطلبات، وتلتها الطلبات الواردة من آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويهدف الصندوق إلى مواصلة القيام بعملية سنوية للنظر في الطلبات والانتقاء وصرف الأموال.

المرفق الأول

المشاريع الممولة من خلال صندوق الأمم المتحدة للشركات الدولية، حسب المجالات البرنامجية

(بدولارات الولايات المتحدة)

المجال البرنامجي	في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦		المشاريع المعتمدة في عام ٢٠٠٧		المجموع		تمولة من:	
	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة	جهات مانحة موازية	جهات مانحة مؤسسة الأمم المتحدة أخرى
صحة الطفل	٦٩	٦١٣٤٠٥٥٦٨	٩	٥٩٩٩٣٤٠	٧٨	٦١٩٤٠٤٩٠٨	٤٧٣٢٤١٠١	١٤٢٨٨٩٠٤٢
السكان والمرأة	٨٩	١٣٣٨٤٨٨٥٤	٥	٢١٤٤٢٦٥	٩٤	١٣٥٩٩٣١١٩	٢٢٣٣٨٧٣٧	١١٧٣٩٣٢٩١
البيئة	١٣١	١٦٢٥٧٧٥٢٨	٣	٣٦١٤٠٤	١٣٤	١٦٢٩٣٨٩٣٢	٢٣٤٢٨٧٥٧٢	١١٦٩٥٧٢٨٢
السلام والأمن وحقوق الإنسان	٥٨	٤٩٤٨٥١٩٨	صفر	—	٥٨	٤٩٤٨٥١٩٨	٢٢٤٤٥٧٥٠	٣٦٠٧٠٩٤٣
مجالات أخرى	٥١	٣٣٠٧٢١٢٤	٧	٣٠٣١١٨٩٩	٥٨	٦٣٣٨٤٠٢٣	٧٥٩١٢٧٧	٢٠٣٩٧٩٦١
المجموع	٣٩٨	٩٩٢٣٨٩٢٧٢	٢٤	٣٨٨١٦٩٠٨	٤٢٢	١٠٣١٢٠٦١٨٠	٣٣٣٩٨٧٤٣٧	٤٣٣٧٠٨٥١٩

المرفق الثاني

تكوين المجلس الاستشاري لصندوق الأمم المتحدة للشركات الدولية في عام ٢٠٠٧

آشا - روز ميغيرو، نائبة الأمين العام (الرئيسة)

أليسبا بارسينا، وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية

ليو ميروريس، نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة)

لينكولن س. تشن، دكتوراه في الطب، رئيس المجلس الطبي الصيني في نيويورك

كريستي لينتونين، رئيسة اللجنة الثانية للجمعية العامة (الممثلة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة)

ماري أوكس سميث، زميلة، تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التعليم والصحة، البنك الدولي

فرانكلين توماس، الفريق الدراسي التابع لمؤسسة فورد

شا جوكانغ، وكيلة الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

أمير دوسال (عضو بحكم المنصب)، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للشراكة الدولية

المرفق الثالث

المساهمات المالية لصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، حسب الجهة
 المانحة، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
 (بدولارات الولايات المتحدة)

الجهة المانحة	مجموع المساهمات
إسبانيا	٢ ٢٩٠ ٢١٢,٥٠
أستراليا	٧ ٣٠٣ ٩٧٤,٤٤
استونيا	١٠ ٣٩٥,٠٠
إسرائيل	٢٧ ٥٠٠,٠٠
ألمانيا	٣ ٦٨٤ ٧٨٤,٥٠
أيرلندا	٦٥٨ ٧٢٤,٠٠
إيطاليا	١ ٤٨٥ ٤٠٠,٠٠
البرتغال	٥٠ ٠٠٠,٠٠
بلغاريا	١٠ ٠٠٠,٠٠
بولندا	٢٠٠ ٠٠٠,٠٠
بيرو	٢٠ ٠٠٠,٠٠
تركيا	٥٠ ٠٠٠,٠٠
الجمهورية التشيكية	١٣٤ ٠٩٩,٥٧
جمهورية كوريا	١ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠
جورجيا	٢٤ ٩٤٢,٦٩
الدانمرك	٢٦٥ ٠١٧,٦٧
رومانيا	٢٩٤ ٢٦٠,٠٠
سري لانكا	٥ ٠٠٠,٠٠
سلوفينيا	٨٠ ٠٠٠,٠٠
السنغال	١٠٠ ٠٠٠,٠٠
السويد	٧٢٩ ٤٥٠,٠٤
شيلي	١٣٠ ٠٠٠,٠٠
فرنسا	١ ٨٧٤ ٠٠٠,٠٠
قبرص	٥ ٠٠٠,٠٠
قطر	٦ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠
كرواتيا	٢٥ ٠٠٠,٠٠

الجهة المانحة	مجموع المساهمات
ليتوانيا	١٣ ٢٧٧,٦٩
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٦٠٩ ٣٥٠,٠٠
منغوليا	١٠ ٠٠٠,٠٠
الهند	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠
هنغاريا	٥٠ ٠٠٠,٠٠
الولايات المتحدة	١٧ ٩٢٠ ٠٠٠,٠٠
اليابان	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠,٠٠
المجموع	٦٥٠٦٠ ٣٨٨,١٠

المرفق الرابع

تكوين المجلس الاستشاري لصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية في عام ٢٠٠٧

الدول الأعضاء

أستراليا

ألمانيا

إندونيسيا

بنن

جنوب أفريقيا

شيلي

فرنسا

قطر

الهند

هنغاريا

الولايات المتحدة

اليابان

المنظمات غير الحكومية

CIVICUS: منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطنين

لجنة الحقوقيين الدولية

أعضاء آخرون عينهم الأمين العام

مايكل دويل

ربما خلف هندي

غيرمو أودونيل

أمير أ. دوسال (عضو بحكم المنصب)

الخريطة التنظيمية لمكتب الأمم المتحدة للشراكات

